

تحرك عاجل

إغلاق الحدود يفاقم مأساة اللاجئين

ما زال نحو 80,000 لاجئ عالقين في منطقة صحراوية تعرف باسم "الساتر الترابي" منذ إغلاق الحكومة الأردنية حدودها مع سوريا، في 21 يونيو/حزيران، ويواجه هؤلاء العواصف الرملية ودرجات حرارة لا تطاق. وما زالوا محرومين من تلقي المساعدات الأساسية وأشكال المعونة الضرورية لبقائهم.

ففي 21 يونيو/حزيران، وعقب هجوم انتحاري استهدف نقطة عسكرية حدودية وأدى إلى مقتل سبعة موظفين أمنيين أردنيين وجرح 13 آخرين، أغلقت الحكومة الأردنية الحدود مع سوريا، تاركة ما يربو على 80,000 لاجئ عالقين في منطقة صحراوية تعرف باسم "الساتر الترابي". وحتى قبل إغلاق الأردن حدوده، لم تكن هيئات المساعدات الإنسانية قادرة على تزويد اللاجئين في المنطقة سوى بالخدمات الأساسية فقط. بيد أن الهيئات الإنسانية، ومنذ إغلاق الحدود، قد مُنعت من الوصول إلى اللاجئين، الذين تعتقد هذه الهيئات أن أكثر من نصفهم هم من الأطفال. ومنظمة العفو الدولية تدعو إلى نقل جميع اللاجئين فوراً إلى مكان آمن، إما داخل الأردن أو إلى بلد ثالث، حيث يمكنهم تلقي المساعدات والحماية الكافيتين.

فمنذ إغلاق الحدود، في 21 يونيو/حزيران، لا تصل اللاجئين المحاصرين قرب الساتر الترابي سوى كميات قليلة من المياه. وخلافاً لما حددته "منظمة الصحة العالمية" كحد أدنى للاستهلاك الفردي الضروري للبقاء يومياً من الماء في حالات الطوارئ، والبالغة 15 لتراً، لا يتلقى الأشخاص العالقون عند معبر الركبان الحدودي المحاذي للساتر الترابي سوى ما يقرب من 5-6 لترات في اليوم للشخص الواحد. وقد بدأت هيئات المساعدات الإنسانية، في 4 أغسطس/آب، بإيصال حصص غذائية ومواد للنظافة إلى الأشخاص العالقين وراء السياج الحدودي عن طريق رافعات تعمل من داخل الأراضي الأردنية للمرة الأولى منذ إغلاق الحدود. وكانت عملية إيصال المساعدات بهذه الطريقة حصيلة مفاوضات بين هيئات المساعدات والحكومة الأردنية، ومع ذلك، فقد قال "برنامج الأمم المتحدة العالمي للأغذية" إن الحكومة قد أوضحت بأن هذا سيكون تدخلاً "لمرة واحدة". ومن الصعب معرفة ما إذا كانت هذه المساعدات قد وصلت إلى جميع من يحتاجونها، بالنظر للعقبات التي تحول دون مراقبة توزيعها.

ومن المرجح أن تكون لعدم وجود مرافق للصرف الصحي ولشح الغذاء والماء آثار سلبية إضافية على الأوضاع الصحية السيئة أصلاً التي يعاني منها العديد من اللاجئين بالقرب من الساتر الترابي. فمنذ إغلاق الحدود، لم تقدم لهم

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/280، رقم الوثيقة MDE 16/4665/2016، الأردن التاريخ: 17 أغسطس/آب 2016
أي خدمات طبية، كما لم يسمح، حتى لأشد الإصابات خطورة في صفوف العالقين، بدخول الأردن. وقد تلقى العاملون في المساعدات تقارير لا تخلو من مصداقية تتحدث عن وفاة مواليد جدد؛ وعن وفاة ما لا يقل عن تسع نساء أثناء الولادة؛ وإصابة أطفال بالإسهال النازف وبالإلرقان، وكذلك عن وجود حالات محتملة من التهاب الكبد الوبائي من فئتي "أ" و"هـ"، والفقد التدريجي لنعمة الإبصار.

يرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الأردنية إلى السماح لجميع السوريين الراغبين في اللجوء إلى الأردن بدخول البلاد فوراً؛
- دعوة الولايات المتحدة إلى تزويد الأردن بالدعم التقني وبغيره من أشكال الدعم اللازمة لتسهيل إجراءات النقل الآمن للاجئين العالقين عند الساتر الترابي إلى مكان آمن في الأردن أو في بلد ثالث. وينبغي على الولايات المتحدة أيضاً أن توفر فرصاً ذات مغزى في الولايات المتحدة نفسها لإعادة توطين جزء من الذين لجأوا إلى الأردن لتبيان أنها معنية بتقاسم المسؤولية مع الأردن على نحو جاد وملمس.

يرجى إرسال المناشدات قبل 28 سبتمبر/أيلول 2016 إلى الجهات التالية:

السيد المجل سلامه حماد	السيد المجل جون كيري	ونسخ إلى:
وزير الداخلية الأردنية	وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية	سعادة سفيرة الولايات المتحدة السيدة أليس ويلز
وزارة الداخلية	وزارة خارجية الولايات المتحدة	سفارة الولايات المتحدة - عمان
ص. ب. 100، عمان،		US Embassy
المملكة الأردنية الهاشمية		Abdoun, Al-Umawyeen
فاكس رقم: +962 6 560 6908	US Department of State	St.
بريد إلكتروني: info@moi.gov.jo	2201 C St. NW	Amman, Hashemite
طريقة المخاطبة: معالي الوزير كيري	Washington, DC 20520	Kingdom of Jordan
	USA	فاكس رقم: +962 6 592 0163

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/280، رقم الوثيقة MDE 16/4665/2016، الأردن
التاريخ: 17 أغسطس/آب 2016
كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الدبلوماسيين الأردنيين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو
مبين أدناه:

الاسم	العنوان (سطر 1)	العنوان (سطر 2)	العنوان (سطر 3)	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	طريقة
المخاطبة						

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الثاني
للتحرك العاجل رقم UA 280/15. ولمزيد من المعلومات،

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde16/3292/2016/en/>

تحرك عاجل

إغلاق الحدود يفاقم مأساة اللاجئين

معلومات إضافية

فرض الأردن قيوداً تدريجية على دخول الأشخاص من سوريا منذ 2012. وأغلق المعبر الحدودي الرسمي في درعا على الجانب السوري والأردني في مدينة الرمثا في 2012، وحظر منذ ذلك الوقت دخول فئات بعينها من الأشخاص إلى البلاد (بما في ذلك الفلسطينيون الفارون من سوريا، والرجال غير المتزوجين الذين لا يوجد لهم أقارب في الأردن، ومن لا يحملون بطاقات الهوية الشخصية). وفي منتصف 2013، أغلق المعبران الحدوديان الغربي والشرقي في وجه الأشخاص القادمين من سوريا، باستثناءات قليلة لجرحي الحرب والأشخاص "الأشد ضعفاً"، بناء على معايير حددتها السلطات الأردنية. وفي مايو/أيار 2014، بدأ الأردن باعتراض سبيل الأشخاص القادمين من سوريا الذين يصلون عن طريق المطار الدولي، وبمنعهم من دخول الأردن ما لم تكن بحوزتهم تصاريح إقامة أردنية، أو ينطبق عليهم عدد من الشروط الاستثنائية المحددة.

ومع إغلاق القسط الأكبر من الحدود، راح آلاف اللاجئين يتجمعون عند معبري الركبان والحدلات الحدوديين الأردنيين غير الرسميين في منطقة حدودية صحراوية تعرف باسم "الساتر الترابي". ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، تزايد عدد الأشخاص بالقرب من من الساتر الترابي تدريجياً، بحيث بلغ عدد العالقين عند معبر الركبان الحدودي أكثر من 71,000 شخص، وعند معبر الحدلات نحو 7,000 شخص. وبسبب بواعث القلق الأمنية، لم يسمح لهيئات المساعدات الإنسانية إلا بتوزيع المعونات، وتقديم الخدمات الصحية إلى العالقين عند الساتر الترابي من منطقة خدمات محددة. وفي مارس/آذار 2016، وافق الأردن على إدخال 20,000 لاجئ من الموجودين عند الساتر الترابي تم نقلهم إلى مخيم الأزرق لمعالجة وضعهم. وفي 21 يونيو/حزيران، قام انتحاري بالعبور بشاحنته المحملة بالمتفجرات من خلال فتحة تستعمل في العادة لإيصال المساعدات الإنسانية، وبتفجيرها، فقتل في الهجوم سبعة من رجال الأمن الأردنيين وجرح 13 غيرهم. ورداً على ذلك، أعلن الملك عبد الله أن الأردن سوف يتعامل مع الإرهابيين "بقبضة من حديد"، وأغلقت الحدود، ومنعت هيئات المساعدات، بالتالي، من الوصول إلى اللاجئين العالقين عند الساتر الترابي.

إن الأردن يستضيف ما يزيد على 657,000 لاجئ من سوريا - ما يعادل 87 لاجئ لكل 1,000 من السكان - وهو أحد الدول المضيفة الخمس الرئيسية للاجئين في الإقليم، التي تستضيف مجتمعة ما يربو على أربعة ملايين ونصف

المليون لاجئ من سوريا. وبينما يفرض وصول عدد كبير من اللاجئين من سوريا ضغوطاً هائلة على الخدمات والموارد في الأردن، فإن الدول الغنية لم تتحمل قسطها من المسؤولية عنهم. ففي 2016، لم يكن المجتمع الدولي قد سدد، بحلول نهاية يونيو/حزيران 2016، سوى 45 بالمئة من المبالغ المطلوبة لتمويل الهيئات الإنسانية لتقديم خدماتها خلال 2016. وفي 2015، لم تسدّد حتى نهاية العام سوى 62 بالمئة من التخصيصات الدولية لهيئات المساعدات الإنسانية التي قررها "المؤتمر الدولي الثالث للتعهدات بشأن سوريا". وفي الربع الأول من 2016، لم تتم معالجة سوى 12,889 من طلبات اللجوء المقدمة من سوريين لأغراض إعادة التوطين خارج الأردن. ناهيك عن أن عدد من من سافروا إلى بلدان إعادة التوطين فعلاً لم يزد على 5,448 لاجئاً.

إن منظمة العفو الدولية تعترف بحجم الضغوط اللامعقولة التي يتعرض لها الأردن، وغيره من بلدان الإقليم، تحت وطأة تدفق اللاجئين، ومدى حاجته لأن يتقاسم المجتمع الدولي المسؤولية معه، وتعترف كذلك بأن الحكومة الأردنية قد بذلت جهوداً كبيرة كي تسمح بوصول بعض المساعدات إلى السائر الترابي. غير أن على الأردن التزاماً في أن يحمي اللاجئين من سوريا الفارين من أتون النزاع والاضطهاد، وفي أن يسمح لهم بدخول البلاد. ومن شأن إغلاق الحدود في وجه من يحتاجون إلى الحماية، وإجبارهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العودة إلى سوريا، بفرض ظروف معيشية لا تحتمل عليهم، أن يشكل انتهاكاً من جانب الأردن لالتزاماته بعدم إعادة الأشخاص إلى مكان يمكن أن يتعرضوا فيه لخطر حقيقي بأن يواجهوا الاضطهاد أو غيره من الانتهاكات أو الإساءات الخطيرة الأخرى لحقوقهم الإنسانية. وهو مبدأ من مبادئ القانون الدولي العرفي يعرف بمبدأ عدم الإعادة القسرية.

كما ينبغي افتراض أن جميع طالبي اللجوء من سوريا هم بحاجة إلى الحماية الدولية، نظراً لما ينطوي عليه النزاع في سوريا من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا بد من الإشارة إلى أن الرجال غير المتزوجين معرضون على نحو خاص لأن يقبض عليهم ويجندوا في صفوف الجيش، إذا ما أعيدها إلى سوريا.

الاسم: اللاجئون من سوريا

الجنس: ذكور وإناث